

ورقة الاستراتيجية الطوعية التشاركية للمجتمع المدني بالشراكة مع الجهات الحكومية

تنفيذاً للمحور الثالث من الألتزام الأول من الخطة الوطنية الرابعة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة 2018-2021
الذي ينص على "تعزيز التشاركية والحوار بين القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني"

8 تموز، 2021

الفهرس

- 2 المقدمة
- 2 الهدف من الورقة الاستراتيجية:
- 2 مبادئ الورقة الاستراتيجية
- 3 منهجية تطوير الاستراتيجية:
- 3 التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني والحكومة عند العمل معا
- 4 التوصيات لتعزيز التشاركية بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة:

فريق العمل:

سجل الجمعيات
دائرة مراقبة الشركات
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

المقدمة

تعد عملية إشراك المواطنين في صنع القرار ركيزة أساسية من ركائز العدالة وكسب الثقة، حيث يقوم مبدأ المشاركة الشعبية في صنع القرار على أساس أن أصحاب المصلحة أكثر علماً باحتياجاتهم، ومن هنا، فقد بنت الحكومة الأردنية التزاماتها ضمن الخطة الوطنية الرابعة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة للأردن 2018-2021 ضمن نهج تشاركي يلمس أهم الأولويات الوطنية التي تسعى إليها الحكومة، حيث تتضمن الخطة خمس التزامات رئيسية تعمل الحكومة على تنفيذها بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني.

وأعدت ورقة الاستراتيجية الطوعية التشاركية هذه كمتابعة لتنفيذ المحور الثالث من الالتزام الأول ضمن خطة الأردن لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة والذي ينفذه سجل الجمعيات ودائرة مراقبة الشركات ووزارة التخطيط والتعاون الدولي (وحدة الحكومة الشفافة)، حيث يتمحور المحور الثالث حول إطلاق استراتيجية طوعية تشاركية (غير ملزمة) للمجتمع المدني بالشراكة مع الجهات الحكومية والجهات المانحة لتحديد الأولويات التنموية الوطنية وأولويات وسياسات تطوير المجتمع المدني، بحيث تكون منسجمة مع الأولويات والتحديات الوطنية والموارد المتاحة والممارسات الفضلى.

والجدير بالذكر أن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة هي مبادرة متعددة الأطراف تهدف إلى ضمان التزامات ملموسة من الحكومات لتعزيز الشفافية وتمكين المواطنين ومحاربة الفساد وتسخير التكنولوجيا الجديدة لتعزيز الحكم الرشيد، وفي إطار روح التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتشرف لجنة توجيهية تشمل ممثلين عن الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني على الالتزامات التي تضعها الحكومات على نفسها وتلتزم بتنفيذها بشكل طوعي. وقد بدأ الأردن مشاركته في المبادرة بشكل رسمي في شهر أيلول من عام 2011 حيث صادق مجلس الوزراء الأردني على نية الحكومة بالمشاركة بموجب كتاب دولة رئيس الوزراء رقم 20881/6/10/56 تاريخ 2011/8/25 ووجه رسالة الى إدارة المبادرة بنية الانضمام، وكانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي الجهة الحكومية المختصة لمتابعة تنفيذ التزامات الأردن في المبادرة وهي الجهة التي تعتبر ضابط اتصال المملكة الأردنية الهاشمية مع المبادرة¹.

الهدف من الورقة الاستراتيجية:

تم إعداد هذه الورقة الاستراتيجية لتكون خارطة طريق أولية نحو تعزيز العلاقة والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة لتمكينها من القيام بدورها التنموي المنشود، وإدماج مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار وإيجاد صيغ توافقية حول التشريعات والسياسات التي تنظم عملها، كما تهدف إلى معالجة التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني ضمن العلاقة مع الجهات الحكومية والخروج بمجالات العمل التنموية ذات الأولوية التي يحتاجها المجتمع المحلي الأردني القائمة على التشاركية بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة والمجتمع المحلي.

مبادئ الورقة الاستراتيجية

تستند هذه الورقة الاستراتيجية بشكل رئيسي على مبدأ التشاركية، حيث توضح آراء مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية والذي من خلاله يمكن الوصول الى برامج أكثر فعالية وكفاءة، وبناء رؤية وأهداف مشتركة، بالإضافة إلى تبادل الخبرات وفهم الاحتياجات الحقيقية للمجتمع المحلي، وقد بنيت هذه الاستراتيجية بناء على مشاورات أطلقتها سجل الجمعيات ودائرة مراقبة الشركات ووزارة التخطيط والتعاون الدولي مع مؤسسات المجتمع المدني في الأردن وممثلي الجهات الحكومية ذات العلاقة.

¹ مبادرة شراكة الحكومات الشفافة، موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، متاح عبر الرابط: ogp.gov.jo

منهجية تطوير الاستراتيجية:

تم تطوير هذه الاستراتيجية بالاستناد الى إطار عمل واضح يتضمن عدة مراحل من مراجعة مكتبية حول التحديات وأولويات مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بتطوير العمل التنموي والعمل مع الحكومة، بالإضافة الى الممارسات الفضلى بهذا الخصوص، وإعداد استبيان استهدف مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية، وإعداد وتوزيع نموذج استبيان موجه لأصحاب المصلحة (مؤسسات المجتمع المدني) لمعرفة التحديات وأولويات مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بتطوير العمل التنموي والعمل مع الحكومة، حيث استجاب ما يقارب 70 مؤسسة مجتمع مدني من مختلف المحافظات ومجالات العمل²، كما تم مراسلة مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة لسؤالهم عن الأولويات التنموية بحسب قطاعاتهم، والتحديات التي يواجهونها في العلاقة مع المجتمع المدني، وأخيراً تم تنظيم جلستين استشاريتين مع المجتمع المدني والحكومة لعرض نتائج البحث المكتبي والاستبيان، حيث عقدت الجلستين بتاريخ 2021/7/13 في عمان³، وفيما يخص جلسة المجتمع المدني فقد تم عمل دعوة مفتوحة نشرت عبر مختلف القنوات مع إمكانية الانضمام لمؤسسات المجتمع المدني للجلسة وجهاً أو عبر تطبيق الزووم لضمان وصول المؤسسات خارج عمان، وجاءت هذه الجلسات لعرض نتائج الاستبيان للمجتمع المدني ومناقشتها⁴.

التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني والحكومة عند العمل معا

برزت مجموعة من التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني أو الجهات الحكومية فيما يتعلق بالإطار التنموي في الأردن، والتي تلخصت بمايلي:

1. **ضعف التواصل بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة:** على الرغم أن غالب مؤسسات المجتمع المدني أكدت أن هناك تعاون بينهم وبين المؤسسات الحكومية ذات العلاقة في تنفيذ العديد من البرامج، يرى العديد منهم أيضاً أن قلة معرفتهم بالجهود الحكومية في تعديل القوانين والتشريعات التي تؤثر على القطاع ناجمة عن عدم اشراكهم وتعزيز دورهم في ذلك وضعف المعرفة باحتياجاتهم، بالإضافة الى ضعف التشبيك والتحالفات بين مؤسسات المجتمع المدني لصياغة نقاشات واقتراحات مشتركة لمثل هذه النقاشات، وفي المقابل اتفقت الجهات الحكومية والمجتمع المدني أن الحوار والنقاشات الدورية لم يصل إلى المستوى الذي يرغب به الطرفين ، والتي من الممكن أن يساهما بتوضيح الإجراءات والعلاقة والأدوار لكل من المجتمع المدني والحكومة.

2. **الاختلاف بين ممثلي الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني حول الأولويات التنموية الواجب العمل عليها:** وهنا تم نقاش موضوع الأولويات الوطنية التنموية، والتي يراها المجتمع المدني من منظور مختلف أحيانا مقارنة بالحكومة، حيث ناقش ممثلي الجهات الحكومية تحدي ضعف وجود تنسيق لجهود تنفيذ المشاريع ضمن القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة، حيث أن تركيز العديد من المشاريع في مجالات محددة دون غيرها أو مناطق جغرافية محددة يضعف استجابة المشاريع للأولويات التي يحتاجها المجتمع على امتداد محافظات المملكة، وفي هذا السياق تساءل ممثلي مؤسسات المجتمع المدني عن الآلية التي يمكن أن يتم من خلالها تحديد الأولويات الوطنية كما تراها الحكومة، حيث يرون ضعفاً مشتركاً ما بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة في خلق أدوات تواصل لنقاش هذه الأولويات أو بيانها في مؤشرات وخطط واضحة، إضافة الى ضعف نشر تقارير حول التنمية في الأردن.

ومن الجدير بالذكر أن مؤسسات المجتمع المدني التي استجابت للمسح وضعت المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار ثم بناء القدرات في مجالات التخطيط الاستراتيجي وتطوير البرامج التنموية، ثم تطوير الحلول للتحديات المجتمعية والتأثير في السياسات

² كان غالبية المؤسسات المستجيبة جمعيات خيرية (66%) ثم شركات غير ربحية (31%) واخيراً جمعيات الخاصة (3%) أما عن مجال العمل وجد أن غالبية المستجيبين يعملون في مجال التشغيل والتدريب والتعليم (17%) ثم جاءت المساعدات الانسانية والأمن الغذائي والتغذية وتمكين الشباب والمشاركة السياسية والديمقراطية بنفس النسبة (14%)

³ للاطلاع على تقرير الجلسات النقاشية للجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، متاح عبر الرابط: <https://bit.ly/3neYgEW>

⁴ إطار العمل إستراتيجية أولويات التنمية وسياسات تطوير المجتمع المدني بالشراكة مع الجهات الحكومية والجهات المانحة 2021، متاحة عبر الرابط: <https://bit.ly/3wI2MPz>

العامة، ثم المسؤولية المجتمعية للشركات والأفراد، ثم المساواة المجتمعية، ثم تعزيز حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين في سلم أولوياتها للعمل.

3. **عدم وضوح آليات المتابعة الحكومية للمشاريع التنموية التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني:** اتفق ممثلي الحكومة والمجتمع المدني على أنه لا بد من العمل على وجود آلية موحدة لمتابعة المشاريع التنموية التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني، وضرورة بناء القدرات لممثلي الوزارات المختصة بالإشراف على عمل الجمعيات على كيفية متابعة المشاريع التنموية وتحقيقها لأهداف التنمية المستدامة في المملكة، إضافة الى تفرغه الوظيفي لهذا العمل، والذي حالياً غير ممكن في العديد من الوزارات الاشرافية، وبينما يرى ممثلي الجهات الحكومية أحياناً ضعفاً في تقديم التقارير المالية والإدارية بشكل عام والوثائق الخاصة بالتقديم لطلب الحصول على التمويل الأجنبي بشكل خاص، وامتنال المؤسسات للقوانين ذات العلاقة بشكل عام وبالإلتزام بالقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء والمتعلقة بالموافقة لها بالحصول على التمويل الأجنبي.

ويرى ممثلي مؤسسات المجتمع المدني أن هنالك صعوبة بالمتطلبات والإجراءات الحكومية الخاصة بذلك، بالإضافة إلى وجود تحديات تتعلق بالتشريعات الفضفاضة والتي تحتاج إلى بعض التعديلات.

4. **ضعف الحكومة في مؤسسات المجتمع المدني:** اتفق ممثلي الحكومة والمجتمع المدني على أن العديد من مؤسسات المجتمع المدني تعاني من ضعف الحكومة وآليات الإدارة والرقابة المالية داخلها، وهذا يسبب ضياع للموارد التي تأتي لدعم القطاع التنموي، كما أنها تسيء إلى سمعة مؤسسات المجتمع المدني بين المجتمعات المحلية، ومن ناحية أخرى بينت مؤسسات المجتمع المدني أن ضعف الحكومة يدفع الحكومة إلى وضع مزيد من الإجراءات المشددة للرقابة على هذه المؤسسات خوفاً من إستغلالها في غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع الأخذ بعين الإعتبار للاستفادة من تجربة بعض مؤسسات المجتمع المدني والتي تتمتع بحوكمة عالية وسمعة طيبة بهذا الخصوص . وقد تطرق كلا الطرفين إلى إشكالية تتعلق بضعف فهم العديد من مؤسسات المجتمع المدني للإطار التشريعي الذي يحكمها مما يوقعها أيضاً في العديد من الإشكاليات والممارسات الخاطئة، وقد يصل ذلك إلى استغلالها لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

التوصيات لتعزيز التشاركية بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة:

1. **تعزيز التواصل بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة:** من خلال العمل على تعزيز الاتصال وبناء الثقة بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، وبناء شراكة حقيقية بينهما ومشاريع مشتركة حسب اختصاصها وتنظيم حوار ومناقشات دورية بينهم حول التشريعات والسياسات التي تحكم عمل المجتمع المدني وقطاع التنمية. ومن ناحية أخرى بين ممثلي مؤسسات المجتمع المدني أنه ينبغي أن تقوم الحكومة بتصميم خطة إعلامية لتعريف أي جهود حكومية لتطوير المجتمع المدني، وتبني قيم التشاركية والإفصاح.

2. **تعزيز النقاشات وتبادل المعلومات حول الأولويات التنموية الواجب العمل عليها:** من خلال خلق أدوات تواصل لنقاش هذه الأولويات أو بيانها في مؤشرات وخطط واضحة، ومشاركة المجتمع المدني في الحوارات والنقاشات التي تبين وضع الأردن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتحديات التي يواجهها، إضافةً إلى صياغة أي خطط ذات علاقة بالأولويات والخطط التنموية ضمن نهج تشاركي يدعم وجود المجتمع المدني خلال المشاورات، والعمل على خلق حوار مستمر مع الجهات المانحة والتي تلعب دوراً هاماً في تخطيط ودعم البرامج التنموية في الأردن، وتدعم مؤسسات المجتمع المدني التي يقع على عاتقها متابعة ممارسة دورهم التنموي.

3. **وضوح ونشر آليات المتابعة الحكومية للمشاريع التنموية التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني:** اتفق ممثلي الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني على وجوب أن يكون هناك جهة رسمية كمرجعية واحدة لمتابعة عمل مؤسسات المجتمع المدني بأنواعها، والتي تعنى بالإشراف والتقييم وتنظيم آلية التمويل الاجنبي ومتابعتها والتسهيل على مؤسسات المجتمع المدني، والعمل على تصميم برامج بناء قدرات لرفع كفاءة الوزارات المختصة في الإشراف والمتابعة و خلق أنظمة متابعة وتقييم لقياس الأثر للمشاريع التنموية، بالإضافة الى تعديل التشريعات الناظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن لها حرية التعبير والعمل وممارسة الأنشطة لخدمة المجتمعات المحلية وإشراكها في الإصلاح السياسي وصنع القرار وإنشاء بيئة داعمة تدعم وجود القطاع الخاص في قطاع التنمية ولا يقتصر على التمويل الأجنبي. ومن جانب آخر تطوير أطر وإجراءات متابعة مبنية على المخاطر وليس "مقياس واحد للجميع" والنشر المستمر لهذه الإجراءات.

4. **تعزيز الحوكمة في مؤسسات المجتمع المدني:** وذلك من خلال رفع الوعي وبناء القدرات المستمر لمؤسسات المجتمع المدني وخاصة الصغيرة على الأطر القانونية التي تحكم عملهم والامتثال لذلك وممارسات الحوكمة الجيدة، ومعايير النزاهة والشفافية ونشر المعلومات وتشجيع الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الرائدة في مجال الحوكمة لتدريب مؤسسات المجتمع المدني ومشاركة خبراتها. إضافة الى تعزيز مراقبة الحوكمة من قبل الجهات الحكومية على مؤسسات المجتمع المدني وبشكل لا يؤثر على مرونة عمل هذه المؤسسات.

5. **تعديل التشريعات الناظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني** بما يضمن لها حرية التعبير والعمل وممارسة الأنشطة لخدمة المجتمعات المحلية ويشمل ذلك مراجعات على إجراءات الموافقة على التمويل الأجنبي، ووضع أطر المتابعة والتقييم المبنية على المخاطر، إضافة الى تطوير إجراءات عملية تدعم عمل مؤسسات المجتمع المدني وتندرج تحت هذه التشريعات لتمكينها من استمرار قيامها بدورها الرئيسي والهام في المشاركة وبشكل فعال في تنمية حقيقية مستدامة.